

مضاعفة المصادر

الإنتاج المرخص وغير المرخص للأسلحة

لا يهم ضحايا العنف المسلح، في كثير أو قليل، تلك الجهة التي أنتجت السلاح الذي تسبب في إصابتهم أو مقتلهم. غير أن تحديد شخصية المنتج يكون بالغ الأهمية بالنسبة للذين يسعون إلى منع ذلك العنف. وتوضح المعلومات الجديدة الواردة في هذا الفصل بأن ما بين ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من إجمالي البنادق الحربية والبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة - وهي الأسلحة الأكثر استخداما في النزاعات المسلحة الحديثة - يصنعها منتجون اكتسبوا التكنولوجيا اللازمة من آخرين.

ويجرى الإنتاج المرخص في مناطق الاقتصاد الحديث كلها تقريبا. وتتعدد دوافع الإنتاج، بدءا من الزيادة المتوقعة لنصيبه في السوق وعائدات الاستثمار الموجه للأبحاث والتطوير من جانب الشركة صاحبة الترخيص، إلى الرغبة في تنمية الصناعة المحلية وتقليص الاعتماد على الواردات من جانب الدولة صاحبة الترخيص. وقد تتضمن اتفاقيات الإنتاج المرخص العديد من الترتيبات القانونية والتنظيمية. يتم في بعض الحالات اكتساب تكنولوجيا التصنيع بدون علم المالك الأصلي، أي أن الإنتاج يجري بدون ترخيص. وعلى سبيل المثال، فإن بنجلاديش وباكستان تصنعان الأسلحة بترخيص من الصين التي سبق لها تقليد المنتج بدون ترخيص من الاتحاد السوفيتي السابق.

إن تقنية التصنيع في حالة انتقالها لا يمكن استعادتها

ويتضمن الإنتاج المرخص وغير المرخص اكتساب صاحب المصنع لتكنولوجيا الإنتاج دون أن يسبق له امتلاكها. وفي حين أن ذلك لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة شاملة في عدد الأسلحة المنتجة، إلا أنه يتضمن انتشار المهارة الطفيفة لإنتاج السلاح إلى أعداد كبيرة من العاملين في هذا الحقل. وبينما تنتشر هذه المعارف على نطاق أوسع، فإن الخطر يتزايد من وصول هذه الأسلحة الصغيرة إلى أيادي جائرة. وليست الحلول العادية واردة في هذا المجال كأحد الاختيارات، حيث إن تقنية الإنتاج في حالة انتقالها لا يمكن استردادها.

ويفحص هذا الفصل تأثير الإنتاج المرخص وغير المرخص على انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة، بالإضافة إلى الإجراءات التي تحد من مخاطر التحويل (من تحويل قانوني للأسلحة إلى غير قانوني) وسوء الاستعمال. وتتضمن أهم نتائجها ما يلي:

- أن الدول التي تمتلك التكنولوجيا في الأصل تتفوق عليها من حيث العدد تلك الدول التي تكتسبها. ويعتبر الاتحاد الفيدرالي الروسي (خاصة ايزماش منتج الأسلحة النارية)، وألمانيا (خاصة هيكلر وكوش)، وبلجيكا (اف.اف.هرستال) المالكين الحقيقيين للتكنولوجيا التي يتواتر استخدامها في إنتاج الأسلحة الصغيرة المرخصة وغير المرخصة. وتعتبر الصين (نورينكو) وبلغاريا (خاصة مصنع JSC للأسلحة) الأكثر تورطا في اكتساب التكنولوجيا.
- أن غالبية الملاك الأصليين هم أنفسهم ممن اكتسبوا تكنولوجيا الإنتاج. وتتضمن الحالات الفريدة للدول لا يكتسب أصحاب التكنولوجيا فيها على أية خبرات تقنية في التصنيع في كل من النمسا، وبلجيكا، والاتحاد الفيدرالي الروسي، وجنوب أفريقيا وسويسرا.
- أن ٥٧ في المائة فقط من الأسلحة التي يصنعها مكتسبو التكنولوجيا يجري إنتاجها بترخيص.

أحد جنود «المجاهدين» يجلس القرفصاء محتضنا مدفع رشاش من النوع الروسي - وإن كان من إنتاج الصين - في محافظة كابول بأفغانستان، في نوفمبر ١٩٩١.

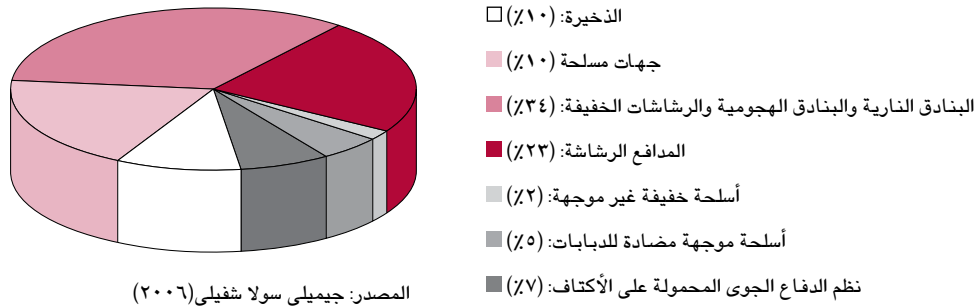


- أن تكنولوجيا نظم الدفاع الجوي المحمول على الأكتاف (MANPADS) تخضع حالياً لمراقبة مشددة، ولو أنه مازال هناك بالفعل قدراً من الإنتاج غير المرخص لها.
- أن الإنتاج القائم على تكنولوجيا الاتحاد السوفيتي يمثل حصة غير متناسبة من الإنتاج غير المرخص على مستوى العالم.
- أن ٥٣٠ ألفاً إلى ٥٨٠ ألفاً من البنادق النارية والبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة يجرى إنتاجها كل عام بترخيص أو بوصفها نماذج غير مرخصة، بما يمثل ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من إجمالي الإنتاج السنوي.
- أن استراتيجية مؤثرة لمناهضة الانتشار تستهدف، ضمن أشياء أخرى، تحويل وتصدير تقنية التصنيع اللازمة للإنتاج المرخص وغير المرخص.

وينتهي هذا الفصل إلى أن غالبية اتفاقيات التراخيص تتناول إنتاج البنادق النارية والبنادق الهجومية والرشاشات الخفيفة والسلاح الجنبى والمدافع الرشاشة. ويعتبر الإنتاج المرخص للذخيرة والأسلحة الخفيفة أمراً نادراً نسبياً. ويرجع ذلك إلى أن إنتاج الذخيرة عادة ما يكون غير معقد بالمرة، ويحتاج إلى تكاليف محدودة للأبحاث والتطوير قد تفوقها بالفعل ضريبة الملكية أو ثمن الحصول على الترخيص. وعلاوة على ذلك، فإن وفورات الحجم يمكن تحقيقها في وقت قصير. وفيما يتعلق بالأسلحة الخفيفة، من ناحية أخرى، فإن الأمر يستلزم تكاليف باهظة للأبحاث والتطوير، كما أن عملية التطوير تستغرق وقتاً طويلاً، إلى جانب أن وفورات الحجم غير محتملة. ولذلك فإن التصنيع المرخص أو غير المرخص بالنسبة لغالبية الدول هو الطريق الوحيد للوصول إلى تلك التكنولوجيا، خاصة في حالة نظم الدفاع الجوي المحمولة على الأكتاف (MANPADS).

ويكشف هذا الفصل أيضاً عن أن ترتيبات الإنتاج تنزع إلى انتهاج منطق تجارة السلاح، وهكذا، فإنها تتطلب إجراءات رقابية مماثلة، غير أنه في الوقت الذي تكون فيه استراتيجية الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة عالمياً، في حاجة إلى التصدي لقضية الإنتاج المرخص، فإن الاتفاقات الإقليمية والدولية تنظم هذه الأنشطة بصورة استثنائية فقط.

الشكل ١-٣ نسبة أنواع الأسلحة ضمن الحالات الـ ٩٦ الراهنة للإنتاج المرخص، باستثناء الاتحاد السوفيتي/الاتحاد الفيدرالي الروسي حتى آب/ أغسطس ٢٠٠٦.



ويوجز هذا الفصل سلسلة من الاختيارات وأفضل الممارسات لتنظيم الإنتاج المرخص في الشركات وعلى المستويات الوطنية ومتعددة الأطراف. ويؤكد على أشد الإجراءات تأثيراً في الحد من انتشار الأسلحة هي تلك التي تستهدف بصورة مباشرة مراقبة التحويل وتدعيم الرقابة على الانتقال الأساسي لتكنولوجيا التصنيع. ففي ألمانيا على سبيل المثال لا يمكن نقل تكنولوجيا التصنيع إلى دول متورطة في نزاعات مسلحة أو تواجه خطر اندلاع وشيك للنزاع. وعلى المستوى الإقليمي، فإن *مدونة السلوك للاتحاد الأوروبي* يحرم على الدول الأعضاء منح تراخيص الإنتاج لدول سبق أن رفضت إحدى دول الاتحاد الأوروبي الأخرى منحها مثل هذا الترخيص. أما المبادرات التي تستهدف تقوية حقوق الملكية الفكرية، ولو إنها قد تعود بالفائدة على مالك التكنولوجيا، فإن تأثيرها على الانتشار يكون محدوداً.

تمتلك ١٧ دولة تكنولوجيا تصنيع الأسلحة الصغيرة بينما تكتسبها ٥٢ دولة.

وحيث إن الاتفاقيات القائمة بشأن مراقبة تكنولوجيا نظم الدفاع الجوي المحمولة على الأكتاف (MANPADS) مثل الدليل الإرشادي لعام ٢٠٠٦ المنبثق عن *ترتيبات و/سينار*، توفر نموذجاً مفيداً لمزيد من الجهود المتسقة للتصدي لمشكلة الإنتاج المرخص، حيث إنها تطالب الدول الموقعة بالتعامل مع صادرات المهارات التقنية بنفس تعاملها مع صادرات الأسلحة المصنعة. وينبغي تطبيق وتدعيم الإجراءات الجديدة والسارية بفعالية، خاصة على المستوى الوطني، حيث تكمن سلطة التنظيم الرئيسية.